



ABSTRACTS: VOLUME 8, SPECIAL ISSUE {8th Undergraduate Conference}

مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية

مؤيد علان شقيرات¹، إسماعيل عريقات²*

المشرف: د. إسماعيل عريقات¹

إدارة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

الملخص:

الخلفية العلمية: شهدت السلطة الفلسطينية منذ عام 2005م جهودًا متصاعدة لمكافحة الفساد، تمثلت في إصدار قانون مكافحة الفساد لعام 2005م وتعديلاته، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، واستحداث محاكم مختصة لمكافحة الفساد، فضلاً عن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014م. كما تبنت الحكومة توجهات إصلاحية ضمن أجندة المواطن أولاً (2017-2022) ركزت على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة. على الرغم من هذه الجهود، تشير البيانات إلى استمرار ارتفاع نسب الشكاوى المرتبطة بالفساد في القطاع العام، وإن كانت تتجه نحو انخفاض نسبي؛ فقد بلغ نصيبه منها في عام 2019م نحو 60.2% (أمان، 2019)، وانخفضت هذه النسبة إلى 55.2% في عام 2020م (أمان، 2020)، ثم إلى 53% في عام 2021م (أمان، 2021)، لتصل في عام 2022م إلى 52% (أمان، 2022). الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة لدور الآليات المعتمدة في مكافحة الفساد، وتحليل مدى فعاليتها في الحد من انتشاره داخل القطاع العام عامة، وفي الوزارات الفلسطينية على وجه الخصوص. واستناداً إلى ما سبق، تكمن مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال التالي: ما مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية؟

الأهداف: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية آليات مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية، وذلك من خلال تحليل دور القوانين، والمؤسسات الرقابية الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الحد من الفساد، بالإضافة إلى الكشف عن مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري فيها.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدمج بين الأسلوبين الكيفي والكمي؛ إذ تمثل الجانب الكيفي في إجراء ثماني مقابلات منظمة مع مختصين في مجال مكافحة الفساد، بينما تمثل الجانب الكمي في توزيع (200) استبانة على عينة من المواطنين في الضفة الغربية، بهدف قياس تصوراتهم حول مظاهر الفساد المالي والإداري ومدى انتشاره.

النتائج: أظهرت الدراسة أن الجهود الرسمية لمكافحة الفساد، رغم أهميتها، تعاني من محدودية الفاعلية بسبب أزمة الثقة بين المواطنين والنظام السياسي وغياب المجلس التشريعي، ما أضعف الإطار التشريعي تطبيقيًا. كما تبين أن الفساد الإداري أكثر انتشاراً وإدراكاً من الفساد المالي، حيث برزت التعيينات والترقيات القائمة على الواسطة والمحسوبية (المعبر عنها محلياً "عظام الرقبة") كأكثر المظاهر شيوعاً. وأظهرت النتائج تدني فاعلية القوانين بسبب الفجوة بين النص والتطبيق، وضعف منظومتي الرقابة والمساءلة، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية. في المقابل، جاءت فاعلية المؤسسات الرقابية الرسمية بدرجة متوسطة نتيجة ضعف الاستقلالية والتنسيق والتأثيرات السياسية. كما سجلت مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام فاعلية متوسطة.

الخاتمة: مع دور ملحوظ في رفع الوعي وكشف الفساد، إلا أن تأثيرهما ما يزال مقيداً بالقيود السياسية والقانونية وضعف استجابة الجهات الرسمية. وبينت الدراسة أن تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وتوسع تفسيره أدى إلى تقييد عمل بعض وسائل الإعلام من خلال حجب مواقع إخبارية تناولت قضايا الفساد. تخلصت الدراسة إلى أن فاعلية مكافحة الفساد في الوزارات الفلسطينية ما تزال محدودة، وتتطلب إصلاحات بنائية شاملة. وتؤكد أن تعزيز النزاهة يستلزم تطوير نظام قائم على الكفاءة في التوظيف، وإقرار تشريعات تضمن حرية الوصول إلى المعلومات، وتعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية، وتفعيل التنسيق بينها وبين المجتمع المدني. كما تشدد على ضرورة تمكين الإعلام من أداء دوره الرقابي بحرية، وتوسيع الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد. وترى الدراسة أن العامل الحاسم في نجاح هذه الجهود يتمثل في توفر إرادة سياسية حقيقية تُترجم إلى إجراءات عملية تضمن المساواة أمام القانون وتفعيل المساءلة دون استثناء.



PalStudent Journal
A Palestinian Scientific Journal for the Youth



الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد، الفاعلية، الآليات، الوزارات الفلسطينية.

PalStudent Journal

Correspondence concerning this article should be addressed to the mentioned authors at the mentioned institutes.

Copyright © 2026 Al-Quds University, Deanship of Scientific Research. All rights reserved.

E-mail: research@admin.alquds.edu

Palestine, Abu Dis, Al-Quds University